العرب
السبت 2021/10/02
السنة 44 العدد 12197

عودة البرلمان: مناورة لاستعادة الأضواء أم خطة للتصعيد مع الرئيس التونسي

حسونة الناصفي: دعوات عودة البرلمان ستصعّد الأزمة والحل في الحوار

يتصاعد الجدل السياسي في تونس حول عودة نشاط البرلمان من عدمه، رغم إقرار الرئيس قيس سعيد بتجميد نشاطه في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وبينما يعتبرها مراقبون مناورة لاستعادة الأضواء داخليا وخارجيا للتصعيد مع الرئيس التونسي وإحراجه سياسيا، ينتصر البعض الآخر للحوار كحل لإنهاء الأزمة.

خالد هدوي

تونس - اعتبرت أطراف سياسية تونسية أن الدعوات المنادية بعودة نشاط البرلمان المجمّد مناورة لإحراج الرئيس قيس سعيد والتصعيد معه، وسط إقرار بأن المؤسسة التشريعية انتهت شعبيا، في وقت تنادي فيه أطراف أخرى بضرورة الحوار بين مكونات المشهد.

واعتبر رئيس كتلة الإصلاح الوطني بالبرلمان حسونة الناصفي، أن "الدعوات لعودة البرلمان المعطّلة أعماله قد تأخذ البلاد إلى صراعات وتفرقة وفتنة"، داعيا إلى "ضرورة توخي منهج الحوار والتعقّل من أجل تجاوز الأزمة الحالية".

وقال الناصفي في تصريح لإذاعة محلية، إنّ "الحديث عن إمكانية استئناف البرلمان لنشاطه يدخل في إطار تصعيد الأزمة في البلاد، رغم حرصنا على العودة إلى دولة القانون والمؤسسات واحترام الشرعية والدستور والتفكير في المشاكل الحقيقية التي تعيشها تونس".

ناجي جلول

الهدف من التحرك هو إحراج الرئيس داخليا وخارجيا

بدرالدين قمودي

البرلمان انتهى شعبيا والحديث عن العودة لا معنى له

وتابع "أعتقد أن هذا الموقف يدخل في إطار تصعيد الأزمة ولا يمكن أن يكون حلا لأن الحل في تونس لا يمكن أن يكون إلا عبر الحوار والتعقل وأن يقوم الجميع بمراجعات بما في ذلك الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية".

ونبّه الناصفي إلى أنّ عودة البرلمان أو تنظيم جلسة عامة "قد يأخذ البلاد إلى صراعات وتفرقة وفتنة"، قائلا "أنا ضد كل الحلول الصدامية وأحبذ الحلول العقلانية والمسؤولة والتي تحترم الشرعية الدستورية".

وأمضى عدد من النواب بالبرلمان المعطلة أعماله على بيان عبروا من خلاله على رفضهم للأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021، كما دعوا في البيان ذاته البرلمان للانعقاد انطلاقا من الجمعة.

وترى شخصيات سياسية أن هذه الدعوات لاستئناف نشاط البرلمان هي مناورة سياسية لاستهداف الرئيس قيس سعيد بالأساس، ودعت إلى ضرورة تقديم البرلمانيين وحركة النهضة إلى تنازلات إن تم الذهاب إلى سيناريو الحوار.

وأفاد ناجي جلول، رئيس حزب الإئتلاف الوطني التونسي "أعتقد أنها مناورة سياسية للضغط من أجل عودة الحوار"، قائلا "عودة الحوار دون عودة البرلمان هو اعتراف بالشرعية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" "في كل الحالات، إن كان تصعيدا أو مناورة، فهو شيء خطير، لأن البرلمان مجمّد، وأي تحرك يمثل خطرا على الأمن القومي".

وتابع "هم يحتجون لأنهم يعتبرون أن ما قام به الرئيس قيس سعيد غير شرعي وتعد على الدستور، ولكن الهدف من هذا التحرك هو لإحراج الرئيس داخليا وخارجيا لأن البرلمان لم يتم حلّه".

ولاحظ جلول "الوضع أصبح معقدا لأن هناك حكومة جديدة، والحل الوحيد هو العودة إلى طاولة الحوار بتنازلات، لكن الخاسر الأكبر هو الشعب التونسي"، مشيرا إلى أن "التنازلات لا بدّ أن تأتي من البرلمانيين وحركة النهضة، لأن الزخم الشعبي اليوم مع الرئيس سعيد".

واستطرد "الشعب لفظ المنظومة والبرلمان فقد مشروعيته الشعبية، وعوض التشبّث بجثة، علينا أن نتحاور ونتقدم".

واعتبر بعض النواب، أنه لا فائدة من هذه الدعوات في ظل نهاية البرلمان شعبيا بعدما لفظه التونسيون، مؤكدين أن الهدف من هذا التحرك هو التصعيد مع الرئيس في محاولة لقطع الطريق أما فتح ملفات الفساد.

وقال القيادي بحركة الشعب، والنائب البرلماني بدرالدين قمودي، "شخصيا لا أعطي قيمة لهذا الحراك، لعدة أسباب أهمها أن البرلمان انتهى شعبيا، ونحن في ظل برلمان مجمّد، وبالتالي الحديث عن العودة لا معنى له، بل فقط هو لجلب الأنظار في الداخل والخارج".

واعتبر في تصريح لـ"العرب"، "إلى حد ما هي محاولة لإحراج الرئيس قيس سعيّد، وكان عليهم أن ينخرطوا في ما ينفع الناس والبلاد، ونحن في مرحلة قانونية ستنتهي بإجراء انتخابات جديدة"، لافتا إلى أن "تونس ما قبل الخامس والعشرين من يوليو لن تستمر".

وتابع قمودي "ما يحصل اليوم هو في علاقة بلوبيات الفساد التي تريد إلهاء الرأي العام والرئيس عن فتح الملفات".

والخميس، طالب تسعون نائبا تونسيا، بعودة البرلمان للعمل في بداية شهر أكتوبر الجاري، مؤكدين رفضهم للأحكام الانتقالية التي أعلن عنها الرئيس قيس سعيد قبل أيام.

وأمضى نواب من حزبي النهضة وقلب تونس والكتلة الوطنية وبعض المستقلين على عريضة أعدها النواب الصافي سعيد وعياض اللومي والعياشي زمال، أكدوا فيها رفضهم للإجراءات الاستثنائية والأحكام الانتقالية التي أعلنها الرئيس قيس سعيّد واعتبروها "انقلابا صريحا وكامل الأركان ضد الشرعية الدستورية وضد المسار الديمقراطي".

ودعوا إلى "استئناف العمل البرلماني يوم غرة أكتوبر، لتحديد خارطة طريق للخروج من الأزمة، وذلك تفعيلا لبنود الدستور وطبقا للنظام الداخلي للبرلمان، وإلى حضور اجتماع عام سيحدد تاريخه لاحقا بالتوافق، لاستئناف عمل البرلمان في دورته الثالثة من أجل البدء في التأسيس لانتخابات تشريعية جديدة".

ويأتي ذلك بعد ساعات من دعوة الكتلة النيابية لحركة النهضة رئيس البرلمان راشد الغنوشي لعقد اجتماع عاجل لمناقشة التدابير الاستثنائية للرئيس قيس سعيد، محذرة من مخاطر تجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بيد شخص واحد.

مجلس الأمن الدولي يمدّد مهمة البعثة الأممية في ليبيا

نيويورك - تبنّى مجلس الأمن الدولي بالإجماع الخميس قرارا بتمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا، لمدة أربعة أشهر إضافية، وذلك حتى نهاية يناير القادم.

وجاء ذلك في جلسة للمجلس انعقدت للمرة الثانية، بعد نشوب خلافات بين الوفدين الروسي والبريطاني، بشأن بعض العبارات الواردة بمشروع القرار حول انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

وأجّل أعضاء مجلس الأمن الأربعاء التصويت على مشروع القرار البريطاني للخميس، بعد اعتراض الوفد الروسي في اللحظات الأخيرة على بعض الفقرات الواردة فيه حول مهام البعثة الأممية إلى ليبيا.

وعقب التصويت على القرار، أعربت مندوبة بريطانيا الدائمة لدى الأمم المتحدة باربرا وودوارد، عن أسف بلادها، لعدم تمكن أعضاء المجلس من تمديد ولاية البعثة الأممية إلى ليبيا لمدة عام إضافي، عوضا عن أربعة أشهر كما نص القرار.

وقالت وودوارد خلال جلسة التصويت لأعضاء المجلس "نأسف لعدم القدرة على تأمين دعم جميع أعضاء المجلس لمشروع قرارنا الذي كان حلا وسطا".

وأضافت السفيرة البريطانية "لكننا سوف نستمر في الانخراط مع كل أعضاء مجلس الأمن عندما يحين الموعد المقبل للتفويض في نهاية شهر يناير 2022".

ونص مشروع القرار الصادر تحت رقم 2599 على "تمديد ولاية الأمم المتحدة حتى الحادي والثلاثين من يناير 2022 ودعم البعثة في ليبيا، باعتبارها بعثة سياسية خاصة متكاملة لتنفيذ مهامها".

وأكد القرار على أن "الحال في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن مجلس الأمن قرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي".

ويطالب مشروع القرار بأن "تتولى البعثة تعزيز عملية سياسية وحوار أمني واقتصادي شاملين للجميع، والمساعدة على توطيد الترتيبات التي اتخذتها الحكومة الليبية في ما يتعلق بالحوكمة والأمن والشؤون الاقتصادية، مع تقديم الدعم المناسب لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار".

كذلك يكون من مهمة البعثة "دعم المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، بما في ذلك العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات وتنفيذ خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي، مع تنفيذ عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع"، حسب مشروع القرار.

وفي وقت سابق الخميس، وزعت روسيا مشروع قرار مضاد يدعو إلى "انسحاب مرحلي" لجميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، قبيل لحظات من التصويت في مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار بريطاني للتمديد لبعثة الأمم المتحدة للدعم في البلد العربي.

واعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع، منتصف سبتمبر الماضي، قرارا بتمديد ولاية "أونسميل" خمسة عشر يوما حتى نهاية الشهر نفسه، في مسعى للتوصل إلى اتفاق بشأن تغييرات تسعى روسيا إلى إدخالها على تفويضها.

باربرا وودوارد

نأسف لعدم تأمين دعم جميع أعضاء المجلس لمشروع قرارنا

وأعربت الدول الغربية والأفريقية الأعضاء في المجلس عن "أسفها" لهذه النتيجة.

ووصفت الولايات المتحدة التمديد التقني الثاني بأنه "مؤسف" فيما طالبت كينيا بتولي شخصية أفريقية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وأوضحت فرنسا أن المؤتمر الدولي الذي تعتزم تنظيمه مع ألمانيا وإيطاليا سيعقد في الثاني عشر من نوفمبر القادم.

والأسبوع الماضي، أعلن مجلس النواب الليبي، الموافقة على سحب الثقة من حكومة الوحدة برئاسة عبدالحميد الدبيبة، في خطوة اعتبرها المجلس الأعلى للدولة "باطلة" لمخالفة إجراءاتها الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي.

وعاد التوتر بين مؤسسات الحكم في ليبيا، جراء خلافات بين مجلس النواب من جانب، والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة والمجلس الرئاسي من جانب آخر، خاصة على الصلاحيات ومشاريع القوانين الانتخابية.

وبعد انتهاء المعارك في صيف 2020، شكلت حكومة وحدة انتقالية برئاسة رجل الأعمال عبدالحميد الدبيبة في مارس 2021 تحت إشراف الأمم المتحدة لإدارة الفترة الانتقالية وصولا إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية المرتقبة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

الالتباس بين الإرهاب والمعارضة يعيق الجزائر عن مراقبة الوضع الداخلي

مخاوف من تحويل تهديد «ماك» و«رشاد» إلى تصفية حسابات مع الحراك الشعبي

الجزائر - تتجه السلطة الجزائرية إلى طي صفحة الاحتجاجات السياسية بشكل نهائي، بالقطع بين ما تسميه الحراك "المبارك الأصيل"، وبين الحراك "المفتعل والمغرض"، فالأول بالنسبة إليها أنقذ البلاد من الانهيار، حسب تصريح الرئيس عبدالمجيد تبون، أما الثاني فهو نشاط إرهابي يستهدف أمن واستقرار البلاد.

ويجري تحويل موجة الحرائق التي شهدتها منطقة القبائل خلال الصائفة الماضية والجريمة البشعة التي استهدفت الناشط المتطوع جمال بن إسماعين، إلى منصة تتم من خلالها مراجعة المقاربة المطبقة في التعاطي مع المعارضة الداخلية، خاصة بعد ظهور حركتي استقلال القبائل "ماك" و"رشاد" على السطح.

ورغم الإجماع الرسمي في البلاد على انتصار مؤسسات الدولة على الإرهاب الإسلامي، إلا أن الخطاب الأمني عاد بقوة خلال الأشهر الماضية، بعد إدراج الحركتين المذكورتين كتنظيمين إرهابيين يخضعان للنصوص والقوانين المعالجة للظاهرة.

خطر الإرهاب يتواصل

وأمام تشديد القبضة الأمنية في المنطقة بشكل غير مسبوق، تحدثت تقارير أمنية للسلطة عن سلسلة من الوقائع الميدانية، تشير إلى تفكيك شبكات وتوقيف عناصر تابعة إلى ماك ورشاد، تنشط في إطار مخطط لإثارة الفوضى واستهداف أمن واستقرار البلاد.

وقدمت روايات عرضت في وسائل إعلام حكومية وخاصة إفادات عن ضلوع عدد من عناصر حركة "ماك" في موجة الحرائق التي عاشتها منطقة القبائل خلال الأشهر الماضية، وهو ما مهّد الطريق أمام سن ترسانة قانونية لمعالجة قانونية رادعة في إطار موجة جديدة من الحرب على الإرهاب.

وأبدت أوساط حقوقية، تخوفها من خطوات السلطة لإشاعة أجواء أمنية على المشهد العام في البلاد، بشكل يعيد سيناريو حقبة العشرية الدموية إلى الأذهان، في ظل التوجه لتثبيت إجراءات مشددة على التباس بالوضع السياسي القائم، وبالحق في معارضة السلطة.

وتذكر "التنسيقية المستقلة للدفاع عن معتقلي الرأي"، بأن "وتيرة التوقيفات والاعتقالات تسارعت في الآونة الأخيرة بشكل غير مسبوق، وأن الانتماء إلى 'ماك' و'رشاد' صار وسما يلصق بالناشطين والمعارضين لتبرير القبضة الأمنية وقمع الحريات".

ورغم الكشف عن اعترافات قدمها الإعلام المحلي، ذكر أصحابها علاقتهم بقيادات التنظيمين والعمل لتنفيذ مخطط يستهدف إثارة الفوضى والصدام الداخلي، والمساس بالأمن والاستقرار، كما تم الكشف عن خيوط تمويل بين شبكات داخلية ومصادر خارجية تقيم في بعض العواصم والمدن الأوروبية، فإن ناشطين يصرون على أنها مجرد تبرعات شعبية للتضامن مع عائلات المساجين والموقوفين، وأنه لا علاقة لها بما يروج له عن نشاط "ماك" و"رشاد".

وعبرت أوساط حقوقية، عن مخاوفها من استغلال السلطة للحركتين المذكورتين من أجل الانقضاض على الحراك الشعبي والناشطين السياسيين المعارضين، والانتقال من المعالجة السياسية للوضع الداخلي، إلى قبضة حديدية بدعوى محاربة الإرهاب والإرهابيين، وهو ما تم التمهيد له بمشروع القانون الجديد الذي طرحه مجلس الحكومة المنعقد أمس الأول.

وذكر في هذا الشأن بيان المجلس، بأن "الحكومة استمعت إلى عرض قدمه وزير العدل حافظ الأختام، حول مشروع مرسوم تنفيذي يحدّد كيفيات التسجيل في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية والشطب منها، والآثار المترتبة على ذلك".

> **أمام تشديد القبضة الأمنية تحدثت تقارير عن سلسلة من الوقائع تشير إلى تفكيك شبكات تابعة لـ«ماك» و«رشاد»**

وأضاف "هذا النص يأتي تطبيقا للتعديل الأخير لقانون العقوبات، الذي تم بموجبه تعزيز النظام الوطني لمكافحة الإرهاب والمساس بالأمن والوحدة الوطنيين، من خلال وضع القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية ولجنة تصنيف الأشخاص والكيانات الإرهابية".

ولفت إلى أن "النص يهدف إلى تحديد تشكيلة وعمل اللجنة المذكورة، وكيفيات التسجيل في قائمة الأشخاص والكيانات الإرهابية والشطب منها، وكذا كيفيات تنفيذ الآثار القانونية المترتبة على ذلك".

ويرى متابعون للشأن الجزائري، بأن التحوّل المسجل في قيادة السلطة الأمنية والعسكرية، بعد رحيل القائد السابق للمؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح، سمح بعودة ما يعرف بـ"الصقور"، وهو الجناح المعروف بتشدده في المسائل الأمنية منذ تسعينات القرن الماضي، حيث كان حينها يرفض رفضا قاطعا أي معالجة سياسية للحرب الأهلية مع الإسلاميين، ويتبنى مقاربة أمنية بحتة في التعاطي مع الأزمات الداخلية، بما فيها الاحتجاجات السياسية التي فجرها الحراك الشعبي في فبراير 2019.

ومع ذلك يبقى أكبر عائق أمام تجسيد التوجه الجديد للسلطة الجزائرية، هو غياب الإجماع على مفهوم محدّد لمصطلحات الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، الأمر الذي يعيق اجتثاث التنظيمين، على اعتبار أن قيادتهما ونواتهما الأولى تقيم على أراض أوروبية لم تبد حكوماتها أي تفاعل مع المقاربة الجزائرية، في ظل وجود التباس بين ما تراه السلطة إرهابا وما يراه هؤلاء معارضة سياسية.